الاستراتيجية الأوربية تجاه ازمات الشرق الاوسط
(أزمة المهاجرين انموذجاً)

المدرس المساعد ابتسام كاظم جاسم غزاي
المعهد التقني-نجف
ibtisam.jassim@atu.edu.iq

European strategy towards the crises in the Middle East
(The migrant crisis as a model)

Assistant Lecturer
Ibtisam Kazem Jassem Ghazai
Technical Institute - Najaf

الملخّص :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وغيرالمصرح بها، وتتناول الأزمة السورية من قبل المفوضية الأوروبية والمنظمات الأخرى اذ تعالج الهجرة ومحاولة إيجاد الحلول الجذرية لها ،كما تناولت الاستراتيجيات الأوروبية تجاه هذه الأزمات التي تحدث في الشرق الاوسط وعلى مختلف الأصعدة والمجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والثقافية وكل ما يتعلق بعوامل الطرد والجذب للأفراد المهاجرين وتركهم لبلدهم الام ، وكذلك اسباب وتداعيات أزمة المهاجرين على الاتحاد الأوروبي، وما هي الخطوات المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي لتلافي هذه الهجرة غير الشرعية .

الكلمات المفتاحية :- مفهوم الهجرة غير الشرعية، التهديدات ،عوامل الطرد والجذب ،السياسات الخارجية الأمنية، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي

Abstract:

This study aims to address the phenomenon of illegal immigration and authorized, and deals with the Syrian crisis by the European Commission and other organizations that address this immigration and try to find radical solutions to it, and address European strategies towards these crises that occur in the Middle East and at all levels and political, economic, social and cultural fields And everything related to the factors of expulsion and attraction for migrant individuals and leaving them to the country of origin, as well as the reasons and repercussions of the immigrant crisis over the European Union, and what are the steps followed by the European Union to avoid this illegal immigration.

Key words:- The concept of illegal immigration, threats, expulsion and attraction, security external policies, European Union strategies

اشكالية الدراسة:

لقد أحدثت التطورات والأزمات المتتالية على منطقة الشرق الأوسط إزمات انعكست على دول العالم ومنها الاتحاد الأوروبي،لذا كان لابد من مواجهة الأزمات من خلال وضع استراتيجية للاتحاد اتجاهها ومن أبرزها الهجرة غير الشرعية تجاه دول الاتحاد الاوروبي،لذا تناولت الدراسة ماهية التهديدات الحاصلة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المقدمة:

تمثل منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لما تمتلكه من ثروات طبيعية وموقع جيبولوتيكي يقع بين قارات العالم الثلاث، فضلاً عن أنه يقع ضمن ممرات مائية دولية لها دوراً اقتصادياً وسياسياً مهماً في العالم ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه الامر إلى امتلاك المنطقة موارد مهمة من الطاقة مثل الغاز الطبيعي والنفط بالإضافة إلى أن هذه المنطقة تمثل تهديداً اقتصادياً خطيراً لدول الاتحاد الأوروبي بسبب عدم استقرارها وتعرضها إلى الكثير من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية ،مما انعكس سلباً على عدم استقرارها والذي انتهى الى اكبر عملية للهجرة الدولية ونزوح الملايين نتيجة الحروب والمشاكل الاقتصادية ،مما مثل ذلك تحدياً كبيراً لدول الاتحاد الأوروبي ولذا اقتضى أن تكون هناك استراتيجية ورؤية لدول الاتحاد الاوربي ، ولهذا فإن هذه الدول اتخذت العديد من الشراكات الاستراتيجية على مستوى الاتحاد من خلال وضع استراتيجية دولية للسياسة الخارجية والأمنية.[1]

اولاً: مفهوم الهجرة الغير شرعية

نقصد بالهجرة الغيرشرعية هي" انتقال الافراد او الاشخاص من الدولة المرسلة للعمالة إلى الدولة المستقبلة للعمالة عبرحدود الدولة بطرق غير شرعية بغرض الاقامة والعمل وتحسين مستوى المعيشة ".[2]

تعد الهجرة غير الشرعية مخالفة قانونية محلياً ودولياً، بسبب الانتقال عبر الحدود براً أو بحراً وإقامة المهاجر بدولة أخرى دون موافقة الدولة المنتمي اليها ،وكذلك الدولة التي هاجر إليها.

أن الاحداث التي اعقبت العام ٢٠١١ من تعرض الجمهورية السورية الى صراع مسلح ودموي ومزيد من العنف والقتال بعد احداث ما يسمى بثورات الربيع العربي و تحولها إلى بلد غير آمن فضلاً عن انعدام الاستقرار في كل المنطقة الإسلامية والعربية وتأثرها في اندلاع حروب وازمات عالمية لاهمية سوريا وموقعها في الشرق الاوسط ، فهي ذات محور قوي وسط منطقة مهمة وحيوية ممكن أن تثير قلق عدة قوى عالمية تؤثرعلى مستقبل سوريا كما أن تطور بعض الامور بسبب هذا الصراع اسهم في عدم الاستقراربالمنطقة.(٣)

ان الأحداث التي حصلت في عام ٢٠١٤ مليئة بمآسي السوريين، اذ نزح اكثر من ٢٠٠ألف مهاجر يطلبون اللجوء ،ولاسيما عبر البحر الأبيض المتوسط وفي ظروف غير آمنة باستخدامهم القوارب من أجل النجاة من الحرب ،لذلك كانت هذه المآسي دافعاً للتحذير من أن البحر المتوسط سيمثل الموت المحدق لهؤلاء الالاف الذين يعبرون البحر في تلك الظروف القاسية، وفي عام ٢٠١٥ غرق اكثر من ١٣٠٠ شخص ،اذ دعت المفوضية الأوروبية إلى بذل المزيد من الجهود بالتعاون مع المنظمات الإنسانية الأخرى من أجل إنقاذ اللاجئين ،وقد وصلت الأزمة إلى ذروتها في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، ورغم كل هذه المآسي والحياة القاسية التي يمر بها المهاجرون ، فأن وسائل الإعلام كانت غير مهتمة لهذه المأساة التي حصلت للاجئين وغرق هذه الأعداد الكبيرة منهم في البحر الأبيض المتوسط ،لكن لم يخلو من نشر الباحثين آلالاف من المقالات بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ وكشف الكثير من النتائج الهامة عن تلك المآسي والصعوبات التي واجهت آنذاك اللاجئين.(٤)

ان الصراع المستمر في سوريا، والذي تجاوزعامه الحادي عشر تسبب في كارثة إنسانية تمثلت في تسجيل ما يصل إلى ٤،٨ مليون لاجئ في البلدان المجاورة، وهناك الكثيرمن الذين ينشدون اللجوء الى أوروبا، وان الغالبية الكبرى من اللاجئين الذين فروا من الصراع في سوريا اصبحوا يواجهون خطر فقدان هويتهم، بما في ذلك الأطفال المولودين خارج بلدهم الام، يعانون من فقدان الهوية، على سبيل المثال، غالبا ما تواجه اللاجئون تحديات في إثبات أين ولدوا أو من هم عوائلهم ، مما يزيد من خطر

فقدانهم الهوية، ولهذا سيكون من الصعوبة عليهم الحفاظ على الروابط القانونية مع بلدهم الام[٥].

ثانياً: التهديدات التي تجابه الاتحاد الأوروبي

ومن التهديدات التي واجهت الاتحاد الأوروبي والتي من أبرزها والتي تتفق عليها اغلب دول الاتحاد لما تحمله هذه الظاهرة على المجتمع الأوروبي من اثار تشمل الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والصحية والتي يمكن اجمالها على النحو الاتي:

١- المشاكل الاقتصادية:

منذ بداية تكوين الاتحاد الأوروبي فانه قام بدعم التنمية الاقتصادية والحوكمة الرشيدة، ولكن انتشار الإرهاب واندلاع مايسمى بثورات الربيع العربي دفعه لتغير سياسته من الإنمائية إلى الأمنية ومن ضمن التحديات التي واجهت سياسة الاتحاد الأوروبي تراجعه تجاه جنوب البحر الابيض المتوسط لتعزيز قدرته على مواجهة الأزمات الدولية والتحديات الخارجية و تعامله مع الأزمات،لقد أضحت ظاهرة هجرة الأشخاص غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي بمثابة فرصة لدعم اقتصاد هذه الدول التي بحاجة الى اليد العاملة كما انها تعاني من تراجع نسب النمو الديمغرافي والشيخوخة الأكبر لسكانها الأصليين وكذلك عدم القبول من جهة مواطنيها على بعض المهن المتوفرة في هذه الدول، بالمقابل ادى ذلك إلى حدوث مشاكل إجتماعية وعنصرية بين المهاجرين والسكان الأصلين كما حصل في المانيا مما يهدد اقتصاد الدول باعتبارها المنافس لليد العاملة المحلية ،والتي ترضى بأجور اقل من غيرها، والذي ينتج عنه البطالة في دول الاتحاد. [٦]

٢- المشاكل البيئية والصحية:

تعد الهجرة الغير شرعية خطر وتهديد بيئي وصحي على هذه الدول نتيجة تسببها بأنتقال امراض معدية وخطرة ،إذ إن العيش في أماكن غير مناسبة للسكن والحياة تكون مصدراً لإنتشار الاوبئة وألامراض المختلفة مثل التهاب الكبد الفيروسي ومرض الإيدز وغيرها من الأمراض الفتاكة، وأيضا عدم تحملهم نفقة وتكلفة العلاج لاسيما أنهم

يعدون خارج مظلة التأمين الصحي لذلك البلد،وبسبب الأوضاع السياسية والحروب تزايدت أعداد المهاجرين واللاجئين إلى أوروبا في السنوات الماضية على نطاق العالم حيث بلغ عددهم ٢٤٤،٠٠٠،٠٠٠ في العام ٢٠١٥، ولايقتصرتأثيرالهجرة على الجانب الصحي فحسب ، اما السبب الاخر هو ان قدوم مهاجرين ولاجئين من مناطق متعددة إلى أوروبا فاقم هذه المشاكل الصحية والأمراض المتعددة المنتقلة بين الأفراد بشكل كبير، من المعتاد إن نوع الأمراض للأفراد الأجانب الذين ولدوا في الاتحاد الأوروبي يختلف على نطاق أوسع بين الفئات السكانية مقارنة بالسكان الأصليين كما ويعد البلد الام الأمراض المعدية هي عوامل مهمة يجب مراعاتها في أمراض المهاجرين واللاجئين حديثاً رغم ضعف احتمالية أصابتهم بهذه الأمراض المعدية الا انه من اجل التأكد من تشخيصها في الوقت المناسب للحد من خطر تفشي الأمراض،اذ كان تشخيص الدواء للمرضى اللاجئين والمهاجرين صعب جداً، بسبب إن معظمهم لا يستطيع الحصول على الدواء مع وصفة طبية من الصيدليات المحلية وبسبب قلة الأموال المخصصة والتأمين الصحي لهم.(٧) والمشاكل الصحية أثناء الرحلة لمدة طويلة تتأثر بعدة مشاكل صحية للمهاجرين ،ومن المشاكل الاكثر شيوعاً وانتشاراً تكون في بلد الام وتكون أما عرضية أوالأمراض الجلدية والأمراض القلبية ومشاكل التنفس والهضم، والأمراض العقلية، ومن الأمراض المعدية وغير المعدية تصيب الأعمار الضعيفة مثل كبار السن وكذلك الأطفال ،كأمراض الجهاز الهضمي والتنفسي والأمراض الجلدية بسبب الظروف المعيشية القاسية وسوء النظافة، وأيضا تعاطي الكحول والمخدرات وتعرض المهاجرين للعنف يضاعف خطر الإصابة بأمراض عديدة ،لذا فإن الرعاية الصحية الزامي ومهم للمهاجرين عند الوصول لأول مرة إلى بلد الاستقبال.

ولدى البلدان مناهج مختلفة اما تكون تصاعدية اوتنازلية في أنظمة الرعاية الصحية والاجتماعية وعلى سبيل المثال فإن خدمات الصحة العقلية الهولندية للاجئين أكثر طبقية وتنظيمًا هرميًا من تلك البريطانية التي تكون أقل منهجية مع اختلافات كبيرة في النطاق وجودة الخدمات ،وتختلف الصحة العقلية بين مجموعات المهاجرين والوصول إلى مرافق الرعاية النفسية والاجتماعية اذ تتأثر بالإطار القانوني للبلد المضيف، ويتم تشكيل الصحة العقلية واستهلاك مرافق الرعاية من خلال أنماط المهاجرين السابقة

للبحث عن المساعدة والإطار القانوني للبلد المضيف ، وفي العديد من الدول الأوروبية يقع المهاجرون خارج الخدمات الصحية والاجتماعية الحالية ، وخاصة طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.

٣- المشاكل الاجتماعية

يرى سكان أوروبا الأصليين أن الهجرة المستمرة والغير شرعية إلى بلادهم ومجتمعاتهم تهديدا لامن واستقرار افراد المجتمع ،وظهور المشاكل والصعوبات التي تؤثر على سير الحياة في دولهم ،وأكد المحللون الاجتماعيون من خلال بعض الدراسات الاجتماعية عدد من المشاكل الاجتماعية ومنها على سبيل المثال ظاهرة التزاوج بين المهاجرين والأوروبيات وأنجاب جيل غير سوي ولاسيما الزيادة في الذكور مما يولد اختلاف في القيم والعادات والتنافر الاجتماعي الذي يفضي إلى العنف والسلوكيات السلبية والاجرامية في الظواهرالأخلاقية(٨).

٤- المشاكل المتعلقة بالثقافة والهوية الأوروبية

تزايد الهجرة غير الشرعية تفرز تهديداً الى الهوية والثقافة المجتمعية للاتحاد الأوروبي والذي يرافقه تراجع في القيم والمبادئ الاصيلة لهذه الشعوب وتنامي الخوف لدى المجتمع الاوروبي من سيطرة العادات والقيم والمعتقدات الغير اوربية على المجتمع الأصلي ولا سيما ألانخراط من قبل هذه المجاميع القادمة من بلاد أخرى في الأعمال السياسية لهذه البلدان مما يؤثر على ثقافة المجتمع الأصلي وسلوكه الانتخابي ودخول أزمة حقيقية حول الهوية والثقافة الأوروبية.(٩)

وان تخوف الأوروبين من مطالبة المهاجرين غير الشرعين والتي تعد قيمهم وعاداتهم دخيلة على المجتمع الاوروبي الأصيل لذا فأنها تطالب بتنوع ثقافتهم التي تعكس مظاهر حضارية وثقافية متنوعة، ففي احد الصحف الفرنسية نشر مقال محتواه ((هل بحلول عام ٢٠٢٥ سنكون فرنسيين)) مع عرض صور لمواطنة فرنسية مرتدية الحجاب.

ثالثاً: العوامل المؤثرة لجذب السوريين إلى الاتحاد الأوروبي

توجد عدة عوامل مؤثرة لجذب الافراد والتخلص من المعوقات التي تعترض حياتهم ومستقبلهم وعوائلهم وهي(١٠)

١- تهيئة فرص التعليم في الجامعات الأوروبية

يحتل التعليم مكانة مهمة ورائدة لدى جميع الأفراد وللحصول على فرص القبول للشباب السوري في الجامعات الأوروبية ،وتقديم المنح الدراسية للاجئين السوريين لتكملة دراستهم، أذ تتميز هذه الدول في:

أ- التقدم العلمي والتكنولوجي وتوفير الاستقرار الذي يجذب جميع الأفراد.

ب- تهيئة فرص عمل للاختصاصات المهمة من خلال توفير ثروات مادية ضخمة لهم.

ج- استيعاب ذوي الكفاءات والخبرات في مجال البحوث العلمية وأعطائهم الفرصة اكثر من أي جهة أخرى(١١).

٢- تقديم الرفاهية للمهاجرين مقارنة بوضع سوريا العام

أدت الأزمات السياسية التي مرت بها سوريا عام ٢٠١١ إلى تدهور الاقتصاد السوري مما دفع أغلب الأفراد لطلب الهجرة واللجوء إلى دول اكثر أمان واستقرار يكفل لهم العيش بسلام خارج بلادهم، وان أكثر الخيارات الراغبين بها هي الدول الأوروبية بسبب الرفاهية الاقتصادية في هذه الدول حيث يسمح لطالب اللجوء أن يعمل بعد فترة من وصوله حيث يستطيع بعد ثلاثة اشهر ولاسيما في المانيا،ان يباشر بالعمل في هذه الدولة وبعد اخذ الموافقة من السلطات الألمانية ويحصل اللاجئ على نفس الميزات التي يحصل عليها المواطن الألماني من حيث تقديم الحماية والخدمات له، وكذلك دفع تكاليف الضرائب ونفقات المعيشة وغيرها من الاستقطاعات الاجتماعية المتعلقة بكل فرد من الراتب الشهري، وفي حال عدم القدرة في تسديد المبلغ تقوم الدولة بتسديد بعض النفقات مثل التأمين الصحي او إيجار السكن وغيرها من النفقات ،وكذلك مساعدة اللاجئين في حال تعذر عليه إيجاد فرصة عمل ، وينص القانون الألماني بتكفل الدولة مصاريف ونفقات طالب اللجوء وغيرها من الاحتياجات الضرورية ،مثل مصاريف الاتصال مع عائلته أو ذويه في الوطن الأم (١٢).

٣- سهولة الاجراءات القانونية في دول أوروبا

تعد دول أوروبا أكثر الدول من حيث مرونة قوانينها وتسهيل دخول اللاجئين من أجل إقامتهم والفرار من الموت المحتم عليهم ، ويلاحظ الامتيازات التي تقدمها الحكومة

الألمانية للاجئين السوريين اكثر من أي جنسية أخرى، على سبيل المثال إعفاء اللاجئ السوري من تقديم مستندات مهمة ومطلوبة للحصول على اللجوء إلى هذه الدولة أو أن يذكر في ملفه تحت "الحماية الدولية" تجنباً للتميز بين الأفراد والذي يعاقب عليه القانون بحيث لا يذكر في معاملاته "لأجيء" وإنما يسجل في وثائقهم ب"الحماية الدولية" حسب قانون الإجراءات المتبعة، ويشار إلى منحهم هذه الميزة بناءا على الاتفاقية التي عقدت في جنيف عام ١٩٥٩،ومن جانب آخرتعد السويد من اغلب الدول الأوروبية ولها الدور البارز في استقبال اللاجئين السوريين، ويتميز بسرعة منحهم الإقامة ومن ثم لم الشمل مع عوائلهم ،وكذلك إعطاء رواتب جيدة للاجئين في أوروبا ،وكما جاء في احد المواقع المتخصصة بالهجرة الخاص بالسويد "مكتب الهجرة" حسب قانون السويد واتفاقية اللاجئين نجد أن القواعد المطبقة في الاتحاد الأوروبي، يعد الفرد لآجئ إذا كانت لديه أسباب واضحة وخوفه من الإضطهاد بسبب القومية والعرق أو المعتقدات الدينية والسياسية وأيضا الجنس والتوجه الجنسي او ممكن أنتمائه إلى جهة اجتماعية معينة .

٤- توفير الرعاية الصحية

تعد الدول الأوروبية من أكثر الدول اهتماما بالرعاية الصحية ومثال ذلك السويد اذ يحق لكل فرد لاجئ أن يجري فحوصات طبية مجانية في أي مركز صحي ولايؤثر على طالب اللجوء ويزود من قبل سلطة الرعاية الصحية وهي التي تقرر نوع الرعاية الصحية التي يحتاجها اللأجيء و تزويدها بطاقة (LMA) لزيارة الطبيب أو للمراجعة أو اخذ علاج من الصيدلية.

رابعاً: السياسات الخارجية الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي

على الرغم مما حققه الاتحاد من النجاح في مجالات التكامل لأكثر من ٥٠ عاماً إلا أنه لم يتمكن من صياغة استراتيجية أمنية متكاملة في مواجهة تلك الأزمات الدولية ولاسيما إزاء الدول المجاورة له وذلك نتيجة الاختلاف بين ثلاث قوى في الاتحاد (المانيا ، بريطانيا ، فرنسا) اذ تحاول كل دولة منها تغيير بوصلتها باتجاه الدول الأخرى إذ نلاحظ ان ألمانيا تتجه نحو الشرق بينما فرنسا تتجه نحو الجنوب وبريطانيا نحو شواطئ الولايات المتحدة الأمريكية[١٣].

كما ان دول الاتحاد اعتمدت آلية التصويت في القضايا المصيرية من خلال الحصول على الإجماع مما اضعف دور الاتحاد على الساحة الدولية نتيجة عدم حصول الإجماع على القضايا المختلف فيها ،وهنالك عدة أمثلة على عدم حصول توافق بين دول الاتحاد ومنها غزو العراق في عام ٢٠٠٣ ،وكذلك الاختلاف إزاء القضية الليبية عام ٢٠١١ .

لقد تم اعتماد السياسات الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي على ضوء معاهدة ماسترخيت Maastericht Treatyالتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٢ ، ومن ثم تم تطويرها من خلال معاهدات عدة ابتداء من معاهدة أمستردام Amsterdam Treaty ومروراً وانتهاءَ بمعاهدة لشبونة Lisbon Treaty .وتضمنت هذه المعاهدات السياسات المشتركة لدول الاتحاد أهدافاً عديدة منها:(١٤)

١- الحفاظ على المصالح الاساسية للاتحاد و إرساء قيمه.

٢- دعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

٣- منع النزاعات وتعزيز الأمن الدولي.

٤- مساعدة الدول في مواجهتها للكوارث الطبيعية.

خامساً: استراتيجية الاتحاد الأوربي إزاء الهجرة (غير الشرعية)

نتيجة للحروب والصراعات الداخلية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير إلى دول الاتحاد الأوروبي باعتبارها منطقة استقطاب للمهاجرين وازدادت أعدادهم بعد انهيار العديد من أنظمة الحكم في شمال إفريقيا والشرق الاوسط مما دفع أعداد كبيرة من مواطني تلك الدول إلى النزوح شمالا إلى الاتحاد الأوروبي وهذا ما شكل تحديا امنيا إلى تلك الدول ، فضلاً عن أنه اسهم في التغيير الديموغرافي لتلك الدول التي وصل إليها المهاجرين ، كل ذلك دفع دول الاتحاد إلى وضع استراتيجيات تسهم في إيقاف هذا التدفق الكبير بتجاهها من خلال تعاون دول الاتحاد فيما بينها برسم استراتيجيات عمل من خلال عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات لاحتواء هذه الأزمة الدولية ومن هذه الخطوات الاتي:-(١٥)

١- القمة الثامنة الأورو متوسطية في عام ٢٠٠٢.

٢- القمة المتوسطية في تونس عام ٢٠٠٣.

٣- القمة التاسعة في إسبانيا عام ٢٠٠٤.

٤- المؤتمر السنوي المتوسطي في الرباط عام ٢٠٠٥.
٥- عقد مؤتمرات وزارية وارو إفريقية في الرباط عام ٢٠٠٦ ، وفي باريس عام ٢٠٠٨
٦- مشروع يورميد الهجرة عام ٢٠١١ والذي كان تمويله بحوالي خمسة مليون يورو من المفوضية الأوروبية.

وبالرغم من كل هذه المؤتمرات والاجتماعات الا أن الهجرة الغير شرعية استمرت في الازدياد المضطرد نتيجة استمرار الصراعات والحروب في منطقة الشرق الاوسط ولاسيما بعد احداث ما يسمى بثورات الربيع العربي اذ وصل عدد المهاجرين في عام ٢٠١١ إلى ١٤١,٠٠٠ مهاجر وانخفض هذا العدد إلى ٧٢,٥٠٠ في عام ٢٠١٢ حيث كان اغلب المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وشكلت نسبتهم ٤٣٪ من مجموع المهاجرين ،ولم يستمر الانخفاض الذي حصل عام ٢٠١٢ نتيجة الأزمة السورية وتداعياتها ليزداد من جديد عدد المهاجرين حتى وصل إلى ١٠٧,٠٠٠ عام ٢٠١٣ وكانت حصة السوريين منهم اكثر من ٧٧٠٤ مهاجراً واحتلت أفغانستان وتونس وسوريا اعلى نسبة في اعداد المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي، وشهد العالم الزيادة الكبيرة من المهاجرين في الأعوام الأخيرة فتظهر التقديرات إلى أن العام ٢٠١٩ ازداد فيه عدد المهاجرين الدوليين إلى ٢٧٢,٠٠٠,٠٠٠ شخص في العالم وان ثلثي هذا العدد مهاجرين من أجل العمل ، اما النازحين داخلياً بسبب العنف أو النزاع بحدود ٤١,٠٠٠,٠٠٠ شخص النسبة الاكبر منهم من الجنسية السورية بعدد ٦,١ مليون ومن كولومبيا ٥,٨ مليون أما الكونغو فكان٣,١ مليون[١٦].

ولذا نجد إن دول الاتحاد وضعت استراتيجية تضمنت نقاط عديدة للمساهمة في الحد من الهجرة الغير شرعية وكان أهم هذه النقاط الآتي:[١٧]
١- دعم اللاجئين والمهاجرين داخليا.
٢- زيادة التعاون مع الشركاء الدوليين.
٣- تعزيز التعاون في ما يتعلق بالعائدين وأعادة القبول والاندماج.
٤- تحديد الثغرات وتسهيل الهجرة القانونية.

٥- تشجيع الاعتراف بالمؤهلات.

يعد الاتحاد الأوروبي من ضمن تحالفات دولية فاعلة ومهمة في النظام الدولي والتي سعت إلى اتحاد يتكون من ٢٨ دولة تدعم كل تقدم سياسي واجتماعي.

لقد بدأت الأزمة السورية عام ٢٠١١ عندما قام بعض الطلاب في الكتابة على حائط مدرستهم عدد من الشعارات تندد بالحكومة السورية مما دعى القوات الامنية بأتخاذ الاجراءات القانونية ازاءهم ،وقيام الأهالي في مدينة حوران بمظاهرة تطلب الحرية بناءاً على تلبية نداء بعض الأفراد في مواقع التواصل الاجتماعي مما أدى إلى التصادم مع القوات الأمنية مما زاد من حالة العنف.(١٨)

رغم هذه الازمات التي بدأت في سوريا ،كان هناك غموض في ردة فعل الاتحاد الأوروبي ،لقد أدت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية الى قيام الاتحاد الأوروبي بإطلاق شعارات التهدئة وأن تأخذ الحكومة بتلية متطلبات الشعب السوري،كما ان بعض الدول الأوروبية وبسبب هذه الأزمة وتسارع أحداثها زاد من قلقها مما دعا هذه الدول ألطلب من دول الاتحاد الأوروبي بعقد اجتماع استثنائي لمجلس حقوق الإنسان والتعامل مع هذه الأزمة حسب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.(١٩)

حيث اتسم موقف المانيا بالتحفظ تجاه الأزمة السورية رغم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة بينما كان الاتحاد الأوروبي مسانداً للمعارضة السورية ضد الحكومة السورية وكذلك المعارضة للفيتو الروسي - الصيني لأن هذا القرار هو للمساهمة في عدم إضعاف الأدوار التي تتبناها الأمم المتحدة وضياع للجهود الدولية المبذولة للضغط على الحكومة السورية بينما كانت المقترحات لمعالجة هذه الأزمة السورية هو تشكيل مجلس وطني ومن ثم الإئتلاف واعتبار الإئتلاف السوري بمثابة ممثل شرعي للسوريين ،لقد أوضح وزير خارجية ألمانيا Guido Westerwelle إن بلاده ترحب بالاتفاق الذي نظم بين اطياف المناهضين للنظام السوري والذي يعجل برحيل الاسد ، وأكدت ألمانيا سعيها في حل الازمة السورية بطرق دبلوماسية ولاسيما بعد أن قامت سوريا في الكشف عن الأسلحة الكيمياوية (٢٠).

سادساً:ازمة المهاجرين السوريين اسبابها وتداعياتها على الاتحاد الاوربي

أسباب الهجرة من سوريا متعددة وهي ليست من الظواهر المستحدثة او الجديدة التي تدفع الافراد إلى خيار اللجوء أو الهجرة وتعددت المفاهيم التي تدل على اللجوء اوالهجرة سواء كانت هذه الأسباب طوعاً أو كرهاً .والهجرة تكون بصورة فردية أو جماعية ومن بلد إلى آخر والبحث عن الاستقرار الاقتصادي أو السياسي او الديني أو الاجتماعي ومن هذه الاسباب هي:

١- أسباب اقتصادية وسياسية

شهدت دول العالم الثالث إزمات اقتصادية وسياسية وحروب وصراعات أهلية أدت إلى هجرة الأفراد من موطنهم إلى بلاد أخرى ،وذلك بسبب حرمانهم السياسي في حق العيش في دولهم وحرمانهم الحياة الكريمة ،ويعد الوقوع في أيدي شبكات المتاجرة بالبشر والموت على أيدي الجماعات الإرهابية من المخاطر التي أدت إلى الهجرة الغير شرعية ،ومما دفع الكثير من مغادرة سوريا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة دون وجود أي ضرر أو خطر على حياتهم العامة ، وبسبب توقف أعمال التجارة وتدهور الاقتصاد العام والخدمات في سوريا ووصول نسبة البطالة للشباب السوري حوالي ٩٠٪ مقارنة مع الأسعار المرتفعة التي اثقلت كاهل افراد المجتمع السوري، لذا يكمن الحل الأساسي في حل الصراع في سوريا من خلال مصالحة وطنية ونظام ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة بعيداً عن النزاعات المسلحة والارهاب وبالتالي ضمان استقرار البلاد نتيجة الرضا الشعبي، ومن أسباب الطرد والدفع التي أدت إلى الهجرة السورية لدول أوروبا ولعل اهم هذه الأسباب الطاردة هي الأسباب السياسية، لذا تعد الأزمات السياسية هي عوامل مهمة لهجرة السكان، كالحروب الأهلية والصراعات المستمرة بين الجهات المؤيدة والرافضة للحكومة ،وتعد هذه الأزمات السياسية عامل طرد لأفراد الشعب السوري مما دفعهم للهجرة خارج البلاد، كما ان غياب السلطة وعدم الاستقرار كان له اسباب عديدة منها[٢١]

أ- تراجع المظاهرات السلمية وتحولها إلى ثورة بسبب الشدة ضد المتظاهرين.

ب- ضعف اتخاذ قرار سياسي خارجي ، وعدم الوصول إلى حل مع الطرفين لحل النزاع بين الطرفين النظام السوري والمتظاهرين.

ج- عدم نجاح روسيا - والصين باستخدام حق الفيتو ضد القرارات الأممية لحل الازمة السورية،كل هذه العوامل من عدم الاستقرار وتدهور الأمن في سوريا وعدم الوصول إلى حل لانفراج هذه الأزمات وارتفاع مستوى الإرهاب والعنف والقتل في اغلب المدن السورية أدى إلى سوء المعاملة مع اللاجئين في الأردن ومصر ولبنان مما دعا الكثير منهم في طلب اللجوء إلى الدول الأوروبية من أجل تغير واقعهم الصعب.

وبعد اندلاع الحرب في سوريا وتأثيرها على الوضع الاقتصادي بسبب التغير الذي حدث في توزيع الثروات والموارد من أجل تسديد تكاليف الحرب، وبسبب هذه التحولات والأزمات لم تسيطر الحكومة السورية على السوق، والمتاجرة بالبشر وظهور الجماعات التي تهدد بالخطف والابتزاز وتدمير البنى الأساسية لأقتصاد سوريا وتدمير المستشفات والمدارس ،وبسبب هذا التراجع وعدم سيطرة الحكومة على مواردها وثرواتها الاقتصادية دفع الجماعات المسلحة بالسيطرة على هذه الموارد الاقتصادية لتضمن ولاءها للجهات المنظمة لها، وتراجع الاقتصاد السوري منذ بداية المظاهرات المناهضة للحكومة والاعتماد على الدعم الخارجي وقلب الموازين للاقتصاد السوري وزيادة البطالة كما هو الحال في بعض الدول القريبة ،حيث وصلت إلى نسبة ١٤,٨ ٪ من إجمالي عدد السكان، وارتفعت هذه النسبة بسبب تصاعد الأزمات والنزاعات ولاسيما فئة الشباب لذلك كانت عامل طرد وهجرة سواء كانت شرعية أوغير شرعية واللجوء إلى الاتحاد الاوروبي لغرض العيش بسلام و رفاهية ، وبسبب هذه الأزمات منذ العام ٢٠١١ اتخذت دول اقليمية ودولية مثل (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة ،تركيا) بعض العقوبات تجاه الحكومة السورية والتي اضعفت قدرة الحكومة على تقديم الحاجات الاساسية لمواطنيها، حيث ارتفاع معدل التضخم وارتفاع نسبة البطالة السورية ،كل هذه المعوقات دفعت الشباب لطلب للهجره.[٢٢]

وتسببت هذه الازمات بزيادة هجرة الحرفيين السوريين في الآونة الاخيرة لعدة عوامل منها انقطاع التيار الكهربائي ولعدة ساعات، فضلاًعن أن المواد الأولية التي يستخدمها الحرفيين في الإنتاج ارتفعت أسعارها والتي تنعكس على سعر المنتج الوطني والمحلي لأن ارتفاع أسعار المواد الأولية يزيد من كلفة الإنتاج ومن ثم لايلبي طموح

واحتياج الحرفيين ، والتي تؤدي إلى كساده والذي دعا إلى أن تكون كلفة المنتج النهائي مرتفعة جدا ولا تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن السوري ،مما اضطر إلى أن يهاجر إلى بلاد أخرى للعمل حتى يحظى بحياة أفضل او أن يبقى في داخل بلده يعاني من الفقر والقهر وقلة الخدمات والعيش حياة كريمة.

وحملت وزيرة الاقتصاد والتجارة لمياء عاصي الحكومة السورية" مسؤولية الهجرة المتزايدة لأنها ناتجة عن أسباب ومشاكل اقتصادية معظمها يعود إلى تدني الإنتاج المحلي والسياسات المتبعة وقلة المشاريع التنموية وتراجع مستوى الدخل للأفراد بشكل مخيف، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل أمام الشباب السوريين في سوق العمل وأكدت ان سوريا اقل دخل في العالم ، واشارت كذلك الى انه بسبب هجرة اصحاب المنتج الحرفيين أو الصناعيين سوف يتراجع الوضع الاقتصادي للسوريين، وتشير إلى معالجة هذه المشكلة الخطيرة " ،وهناك بعض المحاولات الخجولة لحل هذه الأزمة في سوريا حيث أكد (الاتحاد العام للحرفيين) أن "الحكومة قامت بعدة إجراءات لدعم القطاع الحرفي وهي تسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على القروض، ودعم الفائدة لينعكس ذلك على المنتج الحرفي وتقديم كل الدعم والمساعدة في للحرفيين للعودة إلى العمل من جديد وزيادة الإنتاج، حيث دعمت الحكومة فتح باب القروض لكل الحرفين بفائدة ٤٪ ،حيث تتحمل الحكومة ٧٪ من قيمة الفائدة ، كما تبنت هيئة دعم مخاطر القروض بما يقرب من ٧٥٪ في حال تعثر القروض " ، واكد على توفر مناطق صناعية دخلت الإنتاج أو ستدخل في القريب لدورها الإيجابي لما تحويه من تنوع الخدمات و تأمين الطاقة خلال وقت العمل في المنشآت أو تقديم الطاقة البديلة.[٢٣]

ورغم هذه الأزمات ومحاولة اتخاذ بعض الحلول للمشاكل التي تعترض الصناعيون في المناطق التي يسيطر عليها النظام دعا إدارة مجلس(الشيخ بحار) الصناعية في حلب نهاية عام ٢٠١٩ إلى تزويد المستثمرين السوريين ببعض التسهيلات اللازمة لعودتهم إلى أعمالهم ومنشآتهم الصناعية وتشغيل عجلة الإنتاج "، وحتى يتم تعويض خسائر الحكومة السورية في حرب عام ٢٠١١ لأكثر من ٦٠٠ ترليون ليرة سورية ،اذ هاجر في عام ٢٠١١ مئات السوريين الصناعيين من بلادهم إلى بلدان أخرى وأسس أغلبهم شركات ومعامل في البلدان التي لجأوا إليها ولا سيما تركيا ومصر والأردن ودول أوروبا مما

يؤكد أن اليد العاملة السورية والإمكانات البشرية من أهم العناصر التي تم خسارته في القطاع الصناعي السوري جراء الحرب التي شهدتها بلاد سوريا و تداعيات هذه الأجرة على اقتصاد سوريا. (٢٤)

وتشير إحدى المغتربات السوريات بأنها بدأت الهجرة من سوريا من قبل الأربعينيات و الخمسينيات بسبب الظروف الاقتصادية والفقر المدقع في سوريا وكان طلب المهاجرين تحسين معيشتهم ، وحسب تقرير دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة بلغ عدد المهاجرين من سوريا ٢,٢ مليون مهاجر هذا يعني خسارة مادية للكفاءات التي وصلت ٢ مليارددولار مقابل ١٠مليار دولار من المكاسب التي حضت بها الدول المستقبلة للكفاءات المهاجرة للبلاد الأخرى.(٢٥)

وهنالك إحصائيات وأرقام عن هجرة سورية جديدة لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية واختصاصات مختلفة هاجرت للعيش في أوروبا وأمريكا الشمالية، اذ حدثت هجرة واسعة للسوريين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ اما خوفاً من التدهور الأمني اوتصاعد العنف من الجماعات الارهابية أو الهروب من الخدمة إلالزامية ،ولهذا تم فتح الأبواب من قبل الدول الغربية لهم ،وهنالك إحصائيات تفيد ان٦,٧٪ مليون مهاجر وطالب لجوء أغلبهم يتركز في ألمانيا حوالي ٥٣٠,٠٠٠ مهاجر أما السويد فقد وصل عدد المهاجرين اليها ١١٠,٠٠٠ اما دول أمريكا الشمالية فانها تضم ١٠٠,٠٠٠ مهاجر و ٥٢٪ منهم في كندا ،وحوالي ٢٠٠٠,٠٠٠ مهاجر سوري في المستوطنات العشوائية.(٢٦)

تميز عام ٢٠١٥ بارتفاع عدد العوائل المتواجدة في بلدان (مجلس التعاون الخليجي) والتي فقدت ذويها من الجنسية السورية جراء رحيلهم وهجرتهم إلى الاتحاد الأوروبي اما بحرا أو من خلال عبورهم إلى تلك البلدان ،حيث طالبت هذه العوائل اللجان الدولية أو الجمعيات الوطنية لمساعدتهم في العثور على أفراد العائلة المفقودة ، وبالرغم من التحديات والمشاكل الكبيرة تسعى هذه اللجان وجمعيات الهلال الأحمر بإعلام ذوي المهاجرين بالخطوات المستمرة والمتبعة بالبحث عن ذويهم، وبسبب الحرب في سوريا والنزاع المسلح الذي تعرضت له الجمهورية السورية نتيجة الارهاب مما دفع العديد منهم الفرار إلى خارج البلد وكذلك النزوح داخل سوريا ،ومما دعا اللجان

الدولية أن تنشط عام ٢٠١٥ لطمأنة الأسر والعوائل في(دول مجلس التعاون) عن مصير أفراد عوائلهم المفقودين(٢٧).

والجدول الاتي يبين تفاصيل اعداد اللاجئين والمهاجرين السوريين في احصائية لعام ٢٠١٧

ت	العدد	التفاصيل
١	٤٩٥٨٧٣٧	عدد اللجئين المسجلين خارج سوريا
٢	٦٦٠٠٠٠٠	عدد النازحين داخل سوريا
٣	٤٤٠٧٦٥٦	عدد اللاجئين خارج المخيمات
٤	٤٩٠٦٩٧	عدد اللاجئين داخل المخيمات
٥	%٥١,٥	عدد الذكور
٦	%٤٨,٥	عدد الاناث

المصدر:أكاديمية قطر الدولية للدراسات الامنية،اللاجئون السوريون:مأساة العصرومخاطر المستقبل منظمة ،الدوحة،٢٠١٧،ص١٢.

٢- الأسباب الأمنية

لايزال الصراع في سوريا مستمر منذ سنوات عديدة ما يقارب ١١ سنة والتي اندلعت أثر مظاهرة مناوئة للحكومة السورية في بداية عام ٢٠١١ حيث أقدمت المجاميع المسلحة ، بعدة جرائم وانتهاك للإنسانية والقانون الدولي وتعرض منازل المدنيين وعوائلهم وكذلك المدارس والمؤسسات العامة إلى هجمات عديدة. (٢٨)

ان الدمار والحروب التي طالت اغلب المناطق السورية اضطرتهم لإيجاد مخرج للهروب من هذا الواقع المرير والتخلص من تدهور الامن وسيطرة الجماعات المسلحة وكذلك الضغوط التي يتعرض لها اللاجئون في دول الجوار مما دعى الغالبية منهم في المخاطرة بأرواحهم وأموالهم في المغادرة إلى الدول الأوروبية وبطرق غير شرعية ،والاسباب الاخرى هي تعرض نفسية المهاجر إلى الضغوط الكبيرة مما يدفعهم بمحاولة الانتحار من خلال الوسائل التي يستخدمها في الهجرة مثل الهجرة عبر البحر والمخاطرة بحياتهم مما أدى إلى غرق العديد منهم على امل الوصول إلى جنة أوروبا والعيش برفاهية٢٩.

وكان تدخل الولايات المتحدة – وروسيا ادى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين نتيجة الضربات البحرية والجوية على المدن السورية، اذ دفع هذا الإرهاب والقتل والقصف إلى طلب اللجوء من قبل الملايين من السوريين إلى خارج البلاد مثل

الأردن ومصر ولبنان وتركيا وكذلك الاتحاد الأوروبي ،أن الدعم الدولي للاجئين السوريين كان ضعيفاً وكان القصور واضح في تلبية احتياجاتهم ،وأغلب الأفراد الذين يطلبون اللجوء ويحاولون الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بحراً من الدول الأكثر إرهاباً وصراعاً مسلحه مثل سوريا والتي يغلب عليها انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان وصراع وعنف ،وان البحر الأبيض المتوسط هو الممر الوحيد للاجئين ومنذ بداية أزمة سوريا حاول الكثير منهم بأخذ الطريق براً عبر الأراضي التركية إلى بلغاريا وعن طريق تركيا إلى اليونان عبر بحر أيجه. (٣٠)

لقد فشل مسؤولي وأعضاء الاتحاد الأوروبي في معالجة الأسباب التي دعت الناس في طلب اللجوء إلى الدول الأوروبية والتي يجب عليهم أن يحصلوا على موافقة اصولية وطرق قانونية غير أنه لا توجد أي تأشيرة اصولية وقانونية لطالبي اللجوء،وبدلاً من توسيع الموافقات القانونية والاصولية الى طالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، ،الا ان اعضاء الاتحاد ركزوا على خلفيات المهاجرين واصولهم وتم التضيق على عبور المهاجرين عبور وتدفق المهاجرين من الوصول إلى دول مثل اليونان وألمانيا وغيرها ،ورغم ذلك وصلت أعداد هائلة إلى ألمانيا مما تسبب بمخاوف لدى صناع القرار ،حتى صرح أحد المنتمين إلى حزب الدين المسيحي الديمقراطي في احد جلسات البرلمان المنعقدة بتاريخ كانون الثاني ٢٠١٦ "أوله شرودر" أن الإجراءات والقوانين التي تتبعها حكومة المانيا لحماية مواطنيها ،اذ لابد من وضع قانون خاص باللاجئين الذين ارتكبوا جرائم وقال "أنا لا أريد أن تعيش ابنتي في بلد لا تشعر فيه بالأمان في الأماكن العامة "،لقد رفض بعض الأفراد في ألمانيا استقبال المهاجرين واللاجئين الذي تسبب في العنف والكراهية الى اللاجئين وحرق بعض مساكنهم وترديد بعض الأغاني التي تحمل عبارات معادية تعبيراً عن كرههم، اذ دونت شرطة ألمانيا في العام ٢٠١٥ ما يقارب ١٠٠٠ حالة تجاوز واعتداء على اللاجئين والقت القبض على هؤلاء المعتدين(٣١).

ان الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين مليئة بالتناقض،اذ انه على الرغم من اعتبار الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية هم قادة العالم في الاستجابة للأزمات السياسية والأزمات الإنسانية واحتواء اللاجئين وتوفير الدعم لهم ، الا انها غير كافية في معالجة معاناة اللاجئين مقارنة بإعدادهم في الدول المجاورة لسوريا واتخاذ بعض

السياسات التي ترفض تواجد لاجئين في بلدانهم، وهناك تباين واسع داخل أوروبا وعلى سبيل المثال نجد ان السويد وألمانيا تساعد وتدعم اللاجئ السوري وتفتح أبوابها على اختلاف باقي الدول الأوروبية التي تنتهك القانون الدولي والأوروبي من خلال معاملتها المروعة والقاسية للاجئين السوريين وغيرهم، ويعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من خلال مؤسساتها اكبر المساهمين في العالم للمساعدات الإنسانية والانمائية ووجود حل سياسي للصراع في سوريا ، فمنذ العام ٢٠١٣ ساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بأكثر من ١,٣ مليون يورو في المساعدات المقدمة للسوريين واستجابة للأزمة التي تمر بها سوريا،وهناك مساعدات تقريبا ١٤مليون يورو ساهمت بها النرويج وسويسرا ، وفي نفس العام ٢٠١٣ أطلق الاتحاد أيضا عن تنمية إقليمية وبرامج حماية وتسهيل معاملات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان والعراق[٣٢].

لقد زادت وكالة (فرونتكس) FRONTEX[٣٣] عملياتها استجابة لزيادة الهجرة غير النظامية الناتجة عن النزاع في سوريا، لأن السوريين يمثلون النسبة الأعلى من الجنسيات التي تسعى إلى الدخول بالطرق غير الشرعية لأوروبا ،هذه الزيادة من قبل الوكالة في العام ٢٠١٣ أسفرت عن انخفاض هائل في عدد الأفراد الذين كشف عن محاولة دخولهم إلى الاتحاد الأوروبي بشكل غير مصرح به على الحدود البرية اليونانية مع تركيا ، ومأساة تشرين الاول لعام ٢٠١٣ على وفاة (٣٦٦) مهاجر منهم (٢٦٨) سوري على قبالة ساحل لامبيدوسا وعلى أثرها بدأت المفوضية الأوروبية في تنفيذ (نظام المراقبة الحدودية) والكشف عن هجرة غير نظامية على حدود أوروبا يمكن أن تمنع العديد من المهاجرين السوريين من طلب اللجوء إلى أوروبا من ناحية وقد يؤدي إلى إنقاذ الكثير من المهاجرين في البحر وانتقالهم إلى أوروبا ،حيث قدم في عام ٢٠١٣ مايقارب ٥٠. ٤٧٠ طلب لجوء إلى الاتحاد الأوروبي و تم مضاعفة العدد أكثر من هذا في الفترة الاحقة [٣٤]

الخاتمة

حاولت الدراسة توضيح التحديات التي واجهها الاتحاد الأوروبي والتي لن تتوقف لأن عوامل الهجرة مستمرة ، فالحروب والصراعات لن تنتهي ومازالت تتواصل تداعياتها في منطقة الشرق الأوسط نتيجة الصراعات الداخلية والتنافس الدولي ، لذا

فإن الاتحاد يحاول في استراتيجيتة المساهمة في استقرار هذه المنطقة من خلال الأدوات السياسية رغم انه لا يمتلك رؤية موحدة تساعدهم في تحقيق ذلك ولكنه يسعى إلى الحفاظ على مصالحه واستقراره لأن ذلك نابع من قيمة إرساء الديمقراطية وتعزيز الأمن ، لذلك كانت خطواته في معالجة المخاوف العالمية كالأمن البحري و مكافحة الإرهاب والمناخ ولهذا نرى دوره الواضح في العديد من الملفات وذلك لإدراكه أهمية وخطورة هذا الملفات دولياً وإقليمياً ومدى وتأثيرها في المنطقة و تأثيرها على العالم ، والاتحاد ينظر إلى استقرار الشرق الاوسط كهدف حيوي له لأن عدم استقرار هذه المنطقة المتاخمة لحدوده ليس في مصلحته فحسب وإنما تمثل مساهمة ذات أهمية كبيرة في ارساء السلام العالمي والاستقرار الدولي .

هوامش البحث

١- وحيد إنعام غلام ،استراتيجية الاتحاد الأوروبي في الشرق الاوسط ،مجلس إدارة البحوث الإنسانية ،٢٠١٩ ،ص٣.

٢- فريزة عودية، مكافحة الهجرة غير الشرعية- في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق ،٢٠١٥، ص ٣٧.

٣-عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام ٢٠١١ - ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٩٤ .

٤-المنظمة الدولية للهجرة،تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠ : متاح على الرابط:https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.p19

٥- قتيبة مخلف عباس ،آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي ،مجلة سامراء ،العدد ١٠ ،جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص ٧٧.

٦- تقرير توليفي حول ملفّات الهجرة في المدن مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية حوار، معرفة، عمل تشرين الأول، ٢٠١٧ ، متاح على الرابط: MC2CM_Synthesis_Report_AR_Online.pdf

٧- عثمان الحسن محمد نور و ياسرعوض الكريم ،الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،٢٠٠٨ ،ص ١٠.

٨-Mihaela Robila, Refugees and Social Integration in Europe, Queens College, City University of New York 2018. p11-12
٩ – تقرير توليفي حول ملفّات الهجرة في المدن مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية، مصدر سبق ذكره.
١٠- أحمد فتح الله عبد القادر واخرون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية ،إلانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا،١٨ تموز، ٢٠١٨ .
١١ – تقرير منظمة العفو الدولية ،التصدي للأزمة العالمية للاجئين :من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها.٢٠١٦ رقم الوثيقة:amnesty.org 40/4905/2016 pol متاح على الرابط:-https://creativecommens.org/licenses/by-nd/4.0/legalcodewwwamnesty.org
١٢- تقرير منظمة العفو الدولية ،التصدي للأزمة العالمية للاجئين :من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها،المصدر السابق.
١٣- منار صالح الحنيطي ، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية واليمنية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ،العدد٢٥.
١٤- وحيد إنعام غلام ،استراتيجية الاتحاد الأوروبي في الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ،ص٣.
١٥- زهير أبو عمامة، القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ،دارأسامة للنشر، الجزائر، ٢٠١١.
١٦- وحيد إنعام غلام ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره ،ص ١٨.
١٧- المنظمة الدولية للهجرة،تقريرالهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠ ،ص٢.متاح على الرابط: https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf
١٨- الهجرة من سوريا ،ما أسبابها وكيف يتقبلها السوريون،٢١/١٢/٣،٣٢،٢٠٢٠ م متاح على الرابط: https://www.enabbaladi.
١٩- المفوضية الأوروبية ، تقرير مشترك يوجه إلى البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، بروكسل، ٢٠١٥، ص ١٦.

٢٠- براء ميكائيل، موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير، ٥ إبريل ٢٠١٢، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514222414151.htm
l
٢١- الهجرة من سوريا ،ماأسبابها وكيف يتقبلها السوريون ،٢٠٢٠،٣,٣٢/١٢/٢١م ،مصدر سبق ذكره.
٢٢ - تأثير الحرب على الأصول الاقتصادية السورية ،متاح على الرابط :
https://studies.aljazeera.net/en/node/4131
٢٣- تعرف الى اسباب هجرة الحرفيين من سوريا،تشرين الاول،٢٠٢١،دمشق،الساعة١٢:٢٧ ،متاح على الرابط:https://www.syria.tv/%D8%AA%D8%B9%
٢٤- تقرير منظمة العفو الدولية ،التصدي للأزمة العالمية للاجئين :من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها.مصدر سبق ذكره.
٢٥- كريشنا ب.كومار ،لؤي كونستانت واخرون ،فرص للجميع : فرص تعود بالفائدة على السوريين والبلدان المستضيفة لهم في اسواق عمل الشرق الاوسط، مؤسسة راند ، كاليفورنيا، ٢٠١٨، متاح على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2600/RR2653/RAND_RR2653z2.arabic.
٢٦- من أسباب هجرة السوريين على الرابط: https://www.alaraby.co.uk
٢٧- الهجرة:البحث عن مكان تحت الشمس على الرابط:
https://blogs.icrc.org/alinsani/wp-hcontent/uploads/sites/109/2021/08/al-insani-60.
٢٨- تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم، رقم الوثيقة (٢٠١٦/٢٥٥٢/١٠ pol)على الرابط:https//www.amnesty.org
٢٩ - تقرير منظمة العفو الدولية ،التصدي للأزمة العالمية للاجئين :من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها، مصدر سبق ذكره.

٣٠- أحمد فتح الله عبد القادر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية ،إلانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا،١٨ تموز، ٢٠١٨ .

31- Robert Schuman ,A Crisis for the Ages The European Union and th e Migration Crisis,Miami-Florida European Union Center of Excellence, October 2015 ,http://aei.pitt.edu/74531/1/Larive_MigrationCrisis.

٣٢- نـورالديـن بيدكان، الاستجابة الاوروبية لأزمة اللاجئين السوريين ، مجلة العلـوم السياسـية والقانون، العدد١٢ ،تشرين الثاني، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص١٧٩.

٣- فرونتكس أو الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل هي : من الوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي ويكون مقرها في وارسو ببولندا. ولديها ميزانية سنوية تبلغ حوالي ٤٥٠ مليون يورو ،وتضم الوكالة حوالي ٨٠٠ موظف،و(فرونتكس)FRONTEX ، تعمل إلى جانب دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومسؤولة عن إدارة الحدود الخارجية للاتحاد. وتعمل على جمع المعلومات عن تزوير الوثائق والشبكات الإجرامية ومحاربتها وغيرها من الجرائم العابرة للحدود ،ويساعد دعم الوكالة على مستوى الحدود الخارجية في ضمان حرية الحركة داخل منطقة شنغن، والتي تشمل معظم دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخمس دول تكون من منطقة شنغن

34 -Thomas Mcgee ,From Syria to Europe: Experiences of Stateless Kurds and Palestinian Refugees from Syria Seeking Protection in Europe,University of Melbourne,Melbourne Law School , January 2019,p9

قائمة المصادر و المراجع

1- وحيد إنعام غلام ،استراتيجية الاتحاد الأوروبي في الشرق الاوسط ،مجلس إدارة البحوث الإنسانية ،٢٠١٩.

2- فريزة عودي، مكافحة الهجرة غير الشرعية- في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،كلية الحقوق ،٢٠١٥.

3- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام ٢٠١١ - ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ٢٠١٥.

4- المنظمة الدولية للهجرة،تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠ :
على الرابط:https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.p19

5- قتيبة مخلف عباس ،آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي ،مجلة سامراء ،العدد ١٠ ،جامعة تكريت ٢٠٠٨.

٦- تقرير توليفي حول ملفّات الهجرة في المدن مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية حوار، معرفة، عمل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ متاح على الرابط:
MC2CM_Synthesis_Report_AR_Online.pdf

7- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم ،الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ،مركز الدراسات والبحوث ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،٢٠٠٨.

8- Mihaela Robila, Refugees and Social Integration in Europe, Queens College, City University of New York 2018.

9- منار صالح الحنطي ،سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية واليمنية ، علوم سياسية، ٢٠١١- ٢٠١٨.

١٠- زهير أبو عمامة، القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية انتهاء الحرب الباردة ،دارأسامة للنشر، الجزائر، ٢٠١١

١١- منظمة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) ،تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠.

12- الهجرة من سوريا ،ما أسبابها وكيف يتقبلها السوريون،٢١/١٢/٣،٣٢،٢٠٢٠ متاح على الرابط: https://www.enabbaladi.

13- المفوضية الأوروبية ، تقرير مشترك يوجه إلى البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، بروكسل، ٢٠١٥.

14- براء ميكائيل، *موقف أوروبا من الأزمة السورية- غياب الفعالية وافتقاد التأثير*، ٥ إبريل، ٢٠١٢، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514222414151.html

15- الهجرة من سوريا ،ما أسبابها وكيف يتقبلها السوريون،٢٠٢٠،٣,٣٢/١٢/٢١ متاح على الرابط : https://www.enabbaladi.

16- تقرير منظمة العفو الدولية ،التصدي للأزمة العالمية للاجئين :من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها.رقم الوثيقة:amnesty.org 40/4905/2016 pol على الرابط:- https://creative commens.org/licenses/by-nd/4.0/legalcodewwwamnesty.org

17- تأثير الحرب على الأصول الاقتصادية السورية ،متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/en/node/413

18- كريشنا ب.كومار ،لؤي كونستانت واخرون ، فرص للجميع : فرص تعود بالفائدة على السوريين والبلدان المستضيفة لهم في اسواق عمل الشرق الاوسط.متاح على الرابط: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2600/RR2653/RAND_RR2653z2.arabic.

19 - من أسباب هجرة السوريين على الرابط: https://www.alaraby.co.uk

20- الهجرة:البحث عن مكان تحت الشمس على الرابط: https://blogs.icrc.org/alinsani/wp-hcontent/uploads/sites/109/2021/08/al-insani-60.

21- المنظمة الدولية للهجرة،تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في العالم، رقم الوثيقة (pol ٢٠١٦/٢٥٥٢/١٠)على الرابط:https//www.amnesty.org

22- أحمد فتح الله عبد القادر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية ،إلانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا،١٨ تموز، ٢٠١٨ .

23- Robert Schuman ,A Crisis for the Ages
The European Union and th e Migration Crisis,Miami-Florida European Union Center of Excellence,
October 2015
http://aei.pitt.edu/74531/1/Larive_MigrationCrisis.

24 - نورالدين بيدكان، الاستجابة الاوروبية لأزمة اللاجئين السوريين ، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد١٢ ،تشرين الثاني، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.

25- Thomas Mcgee ,From Syria to Europe: Experiences of Stateless Kurds and Palestinian Refugees from Syria Seeking Protection in Europe,University of Melbourne,Melbourne Law School , January 2019.